



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2005م - العدد: 12

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 25 ذو الحجة 1426 هـ
الموافق 25 جانفي 2006م

فهرس

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ص 03

■ إختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2005م.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 25 ذو الحجة 1426هـ
الموافق 25 جانفي 2006 م

عن كبير الارتياح لتعافي فخامة رئيس الجمهورية وعودته لممارسة نشاطاته العادية في قيادة البلاد وأن أرفع أكف الضراعة إلى الله سبحانه وتعالى لكي يمدّه بدوام الصحة حتى يواصل جهوده ليحقق للبلاد مزيداً من الاستقرار ومزيداً من الأمن والنماء والتقدم.

وإنها لفرصة جد مواتية أود أن أغتنيها لأنوه بمواقف التضامن ومشاعر التعاطف التي عبر عنها المواطنين بكل صدق وتلقائية تجاه رئيسهم، الذي به ومعه بدأت البلاد تسترجع حقاً عافيتها وتتخلص من جحيم الإرهاب الأعمى وترتبط الصلة مع التنمية وتستعيد مكانتها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

نشارك اليوم في هذه المناسبة الخاصة برلمانياً في مراسيم اختتام أشغال الدورة الخريفية العادية وفي إحيائنا للمناسبة عودنا أنفسنا - كما تعلمون - على استغلال الموعد لتقييم حصيلة الجهد المبذول وإعطاء الحكم على الموقف المتخذ وتقديم صيغ العمل التي بواسطتها تطور الأداء، وفي هذا المجال نقول:

إذا كان لنا من حكم نعطيهِ عن حصيلة عمل الدورة فإننا نرى أنها كانت عموماً دورة مرضية في محصلة جهدها، ليس فقط في مضمون النصوص والتي وإن هي تناولت في مجملها مواضيع ذات صلة بالمال العام وفي كيفية توزيعه وتسييره، والرقابة عليه والبحث في كيفية أو سبل ترشيده فإنها أعطت عناية خاصة لبقيّة القطاعات الأخرى وخاصة قطاع العدالة.

ومن جميع النصوص المصادق عليها في الدورة تعزز - كما تعلمون - الرصيد التشريعي للبلاد. وهكذا فإن مصادقة مجلس الأمة على الأمر

الرئّاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- السيد رئيس الحكومة،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
- السيد رئيس المحكمة العليا،
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.
قبل ذلك، فاتني الإعلان عن افتتاح الجلسة ولكن بحكم أن الجلسة خاصة والوجود المميز اليوم يعطينا من بعض الشكليات حتى لو كان يقتضيها القانون.

إذن بعد تأدية واجب الترحيب بكبار الضيوف وبكل من شرفنا بالحضور في المناسبة، أود في البداية أن أعبّر، مثل كافة الجزائريين والجزائريات،

بالمقترحات البناءة والتوصيات السديدة التي جاءت بها اللجنة المختصة والتي من شأنها أن تساعد على تحسين أداء مختلف قطاعات الدولة وتحافظ (تأكيداً) على المال العام وتساهم في ضمان تنمية متوازنة ومستدامة.

التنويه والإشادة نخص بهما كافة أعضاء اللجان التي تولت معالجة ملفات الدورة.

فيما يخص القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربه فإننا نثمن صدورده لأنه سوف يتكفل بمعالجة جوانب عديدة في مجال أخلقة سلوكات أعوان الدولة، وبالوقت ذاته فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة الإتيان بالترتيبات القانونية والتنظيمية الإضافية اللازمة في جانبها الوقائي والردعي الخاصة بالموضوع.

من جهتنا فإننا نرحب بكافة الإجراءات القانونية التي من شأنها أن تزيل اللبس والغموض وتدعم الشفافية في هذا الجانب.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا في نفس التوجه، نعتقد أنه يتوجب على الحكومة أن تعمل على تشجيع وتفعيل كافة الآليات الرقابية والمؤسسية للقيام بدورها وندعوها بالوقت ذاته إلى تحيين النصوص القانونية ذات الصلة وتكييفها بما يتماشى والتطور الذي تعرفه البلاد وفي كافة المجالات.

كما نود التعبير عن الارتياح للجدية التي أصبحت العدالة تتعامل بها مع ملفات العبث بالمال العام ونبارك جهود الحكومة الرامية إلى تعديل النصوص القانونية الناظمة لعمل الجماعات المحلية.

كما نعتقد أن هذه المراجعة يجب ألا تبقى محصورة في الاستدراكات القانونية التي تأتي بين الحين والآخر للتكفل بهذا الجانب أو ذلك بل ندعو إلى توسيع إطار هذه التعديلات لكي يشمل نطاقها كافة مجالات نشاط الجماعات المحلية.

إن هذا الطرح يدعمه واقع التغيير الذي عرفته البلاد في كافة الميادين وحقيقة التحول التي يعيشها المجتمع، وفرضها واقع تغيير فلسفة الحكم ذاتها. ناهيك عن كون القانون الساري المفعول بقي

المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2005 فتح المجال أمام الحكومة لكي ترفع من حجم ميزانية التجهيز وهو ساعدها على العمل لتحريك الآلة الاقتصادية بفعالية أكبر خاصة وأن القانون جاء صدوره متزامناً مع انطلاق تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو، ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

وفي نفس الاتجاه جاء قانون المالية لسنة 2006 هو الآخر بتدابير في غاية الأهمية، تدابير تدفع بعيداً بعجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والمنشودة، تدابير وجدت ترجمتها في تلك الزيادة الكبيرة في نفقات التجهيز، وفي رفع مستويات النمو، والتحكم في نسبة التضخم، وفي تشجيع الإجراءات الرامية إلى دعم الاستثمار، ومكافحة الغش وتبييض الأموال، ومحاربة الاقتصاد الموازي.

إن هذا القانون بما تضمنه من تدابير وإجراءات عديدة ومتنوعة أعطى الفرصة لأعضاء مجلس الأمة لكي يبرزوا في نقاشهم كل هذه الجوانب ويؤكدوا إيجابيتها ولكنهم وبجديتهم المعهودة حرصوا على التطرق إلى التدابير والممارسات التي تفتقر إلى الإيجابية المطلوبة.

لقد انتقدوا الممارسات البيروقراطية التي تعرقل السير العادي لنشاطات الدولة وركزوا في تدخلاتهم على التصرفات الخاصة بسوء إدارة الموارد المالية والاقتصادية وتوقفوا طويلاً عند التجاوزات المخلة بتسيير المال العام بكل ما ينجم عنها من آثار تمس بهيبة ومصداقية ومكانة مؤسساتنا المالية الخاصة منها والعامه ناهيك عن كونها تستنزف أموال الخزينة، ووفاء منهم للمسؤولية التي ألقاها المواطنون على عاتقهم نقل أعضاء مجلس الأمة كالعادة انشغالات المواطنين ومقترحاتهم بخصوص التكفل بالجوانب الاجتماعية كتلك المتعلقة بحماية القدرة الشرائية للمواطن أو المتعلقة بسياسة الأجور والحد من استفحال ظاهرة البطالة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن نتحدث عن مساهمات أعضاء مجلس الأمة في إطار مناقشة قانون المالية، لا يفوتنا التنويه

ستجري في ظلها الانتخابات الخاصة بأعضاء مجلس الأمة في بعض ولايات الوطن وأعني بهذا الولايات التي لم ينتخب فيها أعضاء جدد في الانتخابات الأخيرة لتمثيل المناطق المذكورة في مجلس الأمة.

أيته السيدات، أيها السادة،

إذا كان استرجاع الأمن وتحقيق التنمية قد مثلاً تحدياً رئيسياً وأخذنا بالماضي أولوية اهتمامات الدولة فإن الرهان الأكبر - بالإضافة إلى ذلك - يتمثل اليوم في إنجاح مسعى المصالحة الوطنية.

في هذا الإطار فإننا نسجل بكثير من الارتياح وحتى قبل صدور النصوص التطبيقية لميثاق السلم والمصالحة بروز بوادر نجاح المسعى، فاستعادة الأمن والاستقرار لكافة ربوع الوطن، وتحرك الآلة الاقتصادية بفعالية ونجاعة لافتة، وتعزيز وتقوية مشاريع النمو والتي تمثلت في مشروع تعزيز التنمية الوطنية الشاملة ومشاريع التنمية الخاصة بولايات الجنوب وتلك الموجهة لمناطق الهضاب العليا بكل ما وفرته من فرص لعودة الطمأنينة للنفوس، مضافاً إليها ذلك التماسك الشعبي والمؤسساتي الواسع الذي وجد تعبيره العملي في مواقف التعاطف والتضامن التي تم التعبير عنها أثناء مرض فخامة رئيس الجمهورية.

إن هذه النتائج ما هي بالواقع سوى مؤشرات وأمثلة على أن مضمون ميثاق السلم والمصالحة قد عرف تعبيره العملي وحتى قبل صدور النصوص الأساسية المترجمة لأهدافه.

أيته السيدات، أيها السادة،

ما أود التأكيد عليه من وراء هذا الطرح هو أن المصالحة الوطنية هي أسمى من أن تكون مجرد تدابير قانونية أو إدارية وحسب بل هي مقارنة سياسية وأخلاقية من شأنها تحقيق أرضية نجاح المسعى وتحقق أجواء الإخاء والتعاون والتضامن وتعزز أركان الدولة وتؤمن الاستقرار لها وتوحد صفوف الأمة.

إنها مقارنة تستمد بالواقع عناصرها ومبررات نجاحها من توجهاتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

حتى الآن عاجزاً عن إيجاد الحلول لحالات الانسداد التي عرفتتها مجالس بلدية وولائية عديدة.

مبادرة الحكومة المتضمنة في الأمرين المتممين لقانوني البلدية والولاية والذين صادقنا عليهما في هذه الدورة وإن هما جاءا لمعالجة أوضاع محددة فرضتها ظروف المرحلة فإنهما يؤكدان توجهه نحو مراجعة القانون بكامله إذ لولا هذه المراجعة لما كان بالإمكان تنظيم وإنجاح الانتخابات المحلية الجزئية الأخيرة بمنطقة القبائل وبعض البلديات الأخرى عبر ولايات الوطن.

بودي بالمناسبة أن أسجل الارتياح العميق لصدور هذين القانونين اللذين وفرا شروط نجاح الانتخابات الأخيرة، وأن أحيي السلطات الإدارية ومختلف القوى السياسية المتواجدة في المناطق التي جرت فيها الانتخابات وكذا منظمات المجتمع المدني والمنتخبين على ما بذلوه من جهد مشكور أعطى العملية الانتخابية كامل الشفافية والمصداقية والأهمية فإلى جانب كونها أنهت حالة الانسداد والتوتر التي هيمنت على واحدة من مناطق البلاد العزيزة على كل الجزائريين، فهي كانت فرصة ثمينة جدد من خلالها السكان ممارستهم لحقهم الدستوري في اختيار ممثليهم بكل حرية وديمقراطية.

ما يمكن قوله بالمناسبة هو أن نجاح العملية الانتخابية الأخيرة ما كان لها لتحقق ثمارها لو لم يوفر لها المناخ المناسب الذي تمثل في رسائل الطمأنة التي بعث بها فخامة رئيس الجمهورية لكافة الجزائريين والجزائريات قبل وأثناء الاستفتاء الخاص بميثاق السلم والمصالحة الوطنية ولولا الجدية التي تعاملت بها الحكومة في حوارها مع حركة المواطن.

إن نجاح عملية الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ونجاح عملية انتخاب المجالس المحلية في منطقة القبائل وبلديات أخرى عبر ولايات الوطن، كانت أمثلة ناطقة أكدت الجزائر من خلالها على عودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية ورجوع البلاد للتعاطي عادياً مع المواعيد والاستحقاقات وهذه الأجواء الإيجابية هي التي

إلى القانون المتعلق بمهنة المحضر القضائي، والقانون المتعلق بالموثق، والقانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وهي قوانين كلها في غاية الأهمية وقد أولاها أعضاء مجلس الأمة العناية الكافية أثناء نقاشهم إياها وأعطوها كل الأهمية التي تستحقها، من جهتنا فإننا نثمن كل ما أبداه الزملاء من ملاحظات واقتراحات في الموضوع ونرجو للقطاعات المعنية التوفيق في تكريس مضامين تلك النصوص جميعها في الميدان.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في إطار النشاط البرلماني، احتضن مجلس الأمة خلال الدورة أشغال المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانين العرب، الذي نظم بالتعاون ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الأمة والاتحاد البرلماني العربي.

المؤتمر تميزت أشغاله بالتحليل الموضوعي والمقارنة لواقع العمل البرلماني في البلدان العربية والفرص والتحديات التي تواجه البرلمانين العرب، المؤتمر قاموا بتشريح دقيق للعلاقة القائمة ما بين السلطات الثلاث وما بين البرلمانين وناخبهم ثم ما بينهم وما بين منظمات المجتمع المدني.

موعد انعقاد هذا المؤتمر تزامن مع انطلاق الحملة التحسيسية الخاصة بالمصالحة الوطنية، وكان تزامن المواعدين فرصة للمشاركة في المؤتمر للاطلاع ليس فقط على المستوى الذي بلغته الممارسة الديمقراطية ببلادنا وإنما مكنتهم أيضا من أخذ فكرة عن حجم التحديات التي تواجه البلاد مستقبلا والدور الذي هي مرشحة للقيام به.

كما نظم مجلس الأمة يوماً دراسياً حول المكتبة الافتراضية لإطارات البرلمان الجزائري والقائمين على تقنيات ووسائل الإعلام الآلي ومكن إطارات مجلس الأمة - من خلاله - من الاحتكاك بالخبراء الأجانب والاستفادة من تجربتهم في استخدام التقنيات الحديثة في مجال نظم إدارة المعلومات بصفة عامة والمكتبة الافتراضية بصفة خاصة، وأظن أنكم تقاسمونني القناعة بأن اقتحام الفضاء

إننا انطلاقاً من هذه القناعة، نود أن نؤكد أن مجلس الأمة سيظل أعضاؤه متمسكين بها ومستعدين لمواصلة دعم مسعاها وتأييد كافة الإجراءات والتدابير التي تقوي تثبيت أركانها.

سيداتي، سادتي،

من بين النصوص القانونية التي صادق عليها مجلس الأمة، كان الأمر المتعلق بمكافحة التهريب، هذه الظاهرة المنخرة للاقتصاد الوطني بشتى الأشكال، والتي وإن هي كانت ظاهرة إجرامية تواجه جل بلدان العالم، إلا أن بلادنا مطالبة اليوم باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحد من استمرارها واستفحالها، لأن باستئصالها والتقليص من ضررها يتعزز مناخ استرجاع وتقوية ثقة المواطن في دولته ومؤسساته وخاصة المالية منها.

وفي مجال آخر يتعلق بالمنظومة التربوية، صادق مجلس الأمة على الأمر المتعلق بالقواعد التي تحكم التعليم في المؤسسات الخاصة، انطلاقاً من كونه يشجع المبادرات الخاصة في مجال التربية والتكوين وتكاملها مع جهود الدولة في هذا الميدان، ويرسخ الثوابت الوطنية والقيم الحضارية والروحية لدى الأجيال الصاعدة من أبناء شعبنا، وفي هذا الإطار يجب إزالة اللبس في هذه المسألة.

فالدولة إن كانت تيسر وتشجع المبادرات الاستثمارية الخاصة في قطاع التعليم والتكوين فهذا لا يعني أنها تتخلى عن تأدية دورها في تقديم تعليم وتكوين وطني يعزز ثوابت الأمة ويقويها.

فهذه المدارس الخاصة سوف لن تكون ذريعة لفرض ازدواجية في التعليم أو تباينا في المناهج والمقررات.

القانون الخاص بالمدينة في مناسبة سابقة كنا قد باركنا عرضه علينا، واليوم نبارك للعاملين في القطاع صدوره، وندعوهم مخلصين إلى ضرورة حسن تطبيقه.

مجلس الأمة درس وصادق على قوانين أخرى عديدة وهامة نذكر منها القانون الخاص بالتأمينات والقانون الخاص بتوريق القروض الرهنية إضافة

وإذا كان لنا من دروس نستخلصها من التطورات التي تخللت الدورة فإنه يجب علينا التوقف عند دلالة ذلك التماسك الذي ظهرت به الدولة ومؤسساتها، لقد أدت هذه المؤسسات دورها كاملاً خلال الفترة فلم يتأثر أداؤها ولا هو تناقص، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على متانة هذه المؤسسات وعلى قدرتها على التكيف ومواجهة الأوضاع الخاصة.

أما إبداء الآراء وإعطاء الأحكام عن مدى مساهمة النصوص ومدى نجاعة المؤسسات الدستورية، فهو أمر يمكن إدراجه ضمن الحوار الذي نثمن فضائله ونشجعه والذي طبيعياً يجري في الساحة السياسية. نقول إننا من حيث المبدأ لسنا ضد تعديل وتكييف نصوصنا القانونية مهما كانت مكانتها لكننا نقول أيضاً إن الإشكال لا يكمن في الاستغناء عن هذه المؤسسة الدستورية أو تلك وإنما الإشكال يكمن في تفعيل هذه المؤسسات وتعزيز دورها وتدقيق علاقات العمل فيما بينها، خاصة أن المد والتوجه لدى الديمقراطيات الكبرى في العالم يسير في الاتجاه الذي يدعو إلى ضرورة توسيع فضاء التعبير والرأي والإكثار من منابر الحوار ومواجهة الرأي بالرأي الآخر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في الأيام الأخيرة غاب عنا وجه كبير من وجوه كبار الجزائر، وجه لم تفتقده عائلته الصغيرة ولم نفتقده نحن في مجلس الأمة فحسب بل افتقدته الجزائر كلها؛ إنه الفقيه الكبير حاج موسى أخاموخ، أمين عقل الأهقار وعضو مجلس الأمة، رحمه الله وطيب ثراه وتغمده في فسيح جناته، إنه سميع مجيب. عقولنا وقلوبنا سوف تبقى دائماً معه.

أشكركم جميعاً على طيب الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق).

مراسيم الاختتام :

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– عزف النشيد الوطني.

الرقمي والافتراضي لم يعد اليوم مجرد ترف تكنولوجي بقدر ما أضحت ضرورة ملحة يقتضيها الاتصال الدائم بالعالم الخارجي واختزال الوقت في معالجة وتخزين واسترجاع المعلومات؛ إنه توجه آمناً به في مجلس الأمة من فترة ونحن سائرون ضمن مصالحننا الإدارية لاعتماده في كافة الميادين. أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة قمنا بنشاط برلماني إقليمي ودولي مكثف حيث زارتنا وفود أجنبية عديدة كما شاركنا وبقوة في مناسبات برلمانية جهوية ودولية عديدة، ولعل الحدث الأبرز برلمانياً خلال هذه الفترة يبقى تنصيب البرلمان العربي الانتقالي.

إننا ننتهز هذه المناسبة لكي نحيي هذا الإنجاز العربي الهام، إنجاز كان لبلدنا شرف قيامه فيه أثناء انعقاد القمة العربية الأخيرة التي احتضنتها العاصمة الجزائر في مارس الماضي.

إننا نبارك تنصيب هذه الهيئة البرلمانية الإقليمية ونتمنى لها التوفيق ونبدي الاستعداد لتقديم المساعدة لكافة خطواتها الرامية إلى خدمة الأهداف المكرسة في نظامها الأساسي وميثاق جامعة الدول العربية. أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد لاحظتم جميعاً أن الدورة الخريفية التي نشرف على اختتامها اليوم عرفت تطورات عديدة وهامة في تاريخ البلاد البعض منها ساهم البرلمانيون فيها مساهمة مباشرة والبعض الآخر كان لهم فيها دور غير مباشر حيث درسوا وصادقوا على عدد هام من النصوص وساهموا في العديد من النشاط وعاشوا العديد من التطورات.

وما يمكن استخلاصه من محصلة الجهد، هو أن الدورة أثمرت جملة من النتائج ساهمت في تعزيز المنظومة القانونية لقطاعي المالية والعدالة خاصة وقطاعات أخرى وهي دورة عرفت البلاد فيها تطورات سياسية هامة كان أبرزها الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة بكل ما ترتب عنه وما سوف يترتب من نتائج إيجابية نريدها باستمرار إيجابية ومتواصلة.

السيد الرئيس: أعلن رسمياً عن اختتام دورة
الخريف العادية لسنة 2005، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة العاشرة صباحاً

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 26 محرم 1427هـ

الموافق 25 فيفري 2006م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587